كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون / قسم القانون المقارن

محاور امتحان الكفاية المعرفية

لطلبة الدكتوراة / تخصص القانون العام (2025/8/4، 2025/8/7)

محاور امتحان الكفاية المعرفية / دكتوراة القانون العام، وتقسم على جلستين:

الجلسة الأولى: يوم الإثنين الموافق (2025/8/4) الساعة العاشرة صباحاً.

في المحاور الآتية:

أولاً: محور القانون الإداري والقضاء الإداري، ويتضمن:

1. الضبط الإداري من حيث: مفهوم الضبط، أهداف الضبط الإداري، سلطات الضبط الإداري، وسائل الضبط الإداري، الرقابة القضائية على الضبط الإداري.
2. القرارات الإدارية من حيث: مفهوم القرار الإداري، أركان القرار الإداري، انواع القرارات الإدارية، نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية، انتهاء القرارات الإدارية.
3. الشروط الشكلية لقبول دعوى الالغاء (شرط المصلحة وشرط الميعاد).
4. موازنة مبدأ المشروعية: (السلطة التقديرية للإدارة، نظرية الظروف الاستثنائية، نظرية أعمال السيادة).

المراجع والمصادر المساعدة:

1. د. حمدي القبيلات، القانون الإداري، الجزء الأول، دار الثقافة، 2023.
2. د. محمد الخلايلة، القانون الإداري، دار الثقافة.
3. د. نواف كنعان، القانون الإداري، الكتاب الثاني.
4. د. حمدي القبيلات، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق، دار البديل، ٢٠٢٤.
5. د. حمدي القبيلات، الوسيط في القضاء الإداري، دار الثقافة، ٢٠٢٣.
6. د. محمد الخلايلة، القضاء الإداري، دار الثقافة، ٢٠٢٠.

ثانيا: محور قانون العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية، ويتضمن:

1. نظرية المساهمة الجنائية (الاشتراك الجرمي).
2. نظرية المسؤولية الجزائية.
3. جرائم تكنولوجيا المعلومات (الجرائم الإلكترونية)
4. بطلان الإجراءات الجزائية.

المراجع والمصادر المساعدة:

1. د. محمود نجيب حسني، المساهمة الجنائية.
2. د. فتوح الشاذلي، قانون العقوبات القسم العام.
3. د. محمد سعيد نمور، أصول المحاكمات الجزائية.
4. د. عبد الإله النوايسة، جرائم تكنولوجيا المعلومات.
5. د. أحمد فتحي سرور، نظرية البطلان في قانون الإجراءات الجنائية.

ثالثاً: محور القانون الدولي العام، ويتضمن:

1. مصادر القانون الدولي والقضاء الدولي.
2. استخدام القوة في القانون الدولي.
3. تشكيل المحاكم الدولية.
4. حماية البيئة في القانون الدولي.
5. المسؤولية الدولية.
6. مفهوم القانون الدولي الانساني.
7. مصادر القانون الدولي الانساني.
8. الفئات المحمية في القانون الدولي الانساني.

المراجع والمصادر المساعدة:

1. د. مخلد الطراونة، الوسيط في القانون الدولي الانساني.
2. د. السيد مصطفى ابو الخير، القانون الدولي المعاصر.
3. د. غسان الجندي، القانون الدولي لحماية البيئة.

4. د. ريتا فوزي عيد، المحاكم الجزائية الخاصة.
5. بدر الدين شبل، الحماية الجنائية الدولية.

الجلسة الثانية: يوم الخميس الموافق (2025/8/7) الساعة العاشرة صباحاً.

في المحاور الآتية:

أولاً: محور القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني، ويتضمن:

1. الرقابة على دستورية القوانين (صور الرقابة، الرقابة على القوانين، الرقابة على الأنظمة، الرقابة على الأنظمة الداخلية للبرلمان، دور السلطات العامة في تنفيذ أحكام القضاء الدستوري، الرقابة على التعديلات الدستورية، مساهمة القضاء الدستوري في العمل التشريعي).
2. مبدأ الفصل بين السلطات (مفهومه وتطبيقه في الدستور الأردني، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية).

المراجع والمصادر المساعدة:

1. دكتور زهير شكر، النظرية العامة للقضاء الدستوري، بيروت، 2014.
2. د. نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، 2012.
3. د. علي خطار، الانظمة السياسية والقانون الدستوري، دار وائل، 2013.
4. د. محمد علي سويلم، القضاء الدستوري، المصرية للنشر والتوزيع، 2019.

ثانياً : محور المالية العامة والتشريع الضريبي، ويتضمن:

1. الإيرادات العامة للدولة.
2. الطعن على قرار تقدير ضريبة الدخل (الاعتراض الإداري، الطعن القضائي).
3. تقدير ضريبة الدخل والاقرار الضريبي.

المراجع والمصادر المساعدة:

1. د. وليد بواعنة، الطعن بقرار تقدير ضريبة الدخل، دار الثقافة، عمان.

2. د. محمد عبد الرؤف، المنازعات الضريبية، دار النهضة العربية، القاهرة.
3. د. عادل العلي، الأحكام العامة في القانون الضريبي، دار الثقافة عمان.
4. د. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار الثقافة عمان.
5. د. حسن عواضة، المالية العامة، منشورات الحلبي بيروت.
6. د. جهاد خصاونة، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل عمان.
7. د. سالم الشوابكة، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة عمان.

ملاحظات:

أولاً: يهدف امتحان الكفاية المعرفية إلى قياس قدرة الطالب في:

- استيعاب المفاهيم الاساسية والمتقدمة التي اكتسبها في دراسته.

- الربط بين هذه المفاهيم وتوظيفها في حل المشكلة التعليمية والتطبيقية في مجال تخصصه.

- الإلمام بالمنظومة المعرفية في موضوع تخصصه.

ثانياً: ليس امتحان الكفاية المعرفية امتحاناً آخر في المواد التي درسها الطالب.

ثالثاً: لا يسمح لأي طالب بدخول الامتحان الا بعد تقديم النموذج الخاص حسب التعليمات النافذة في الجامعة، والحصول على الموافقة من القسم بعد التأكد من تحقيق الطالب لجميع شروط التقدم لامتحان الكفاية.

رئيس قسم القانون المقارن
د. احمد حسن ابو صباح